صادرات النفط من الخام الكويتي لليابان تتراجع 35 بالمئة في يوليو

أظهرت بيانات حكومية أمس الاثنين، أن صادرات الكويت من النفط الخام إلى اليابان تراجعت في شهر يوليو الماضي 34.8 % على أساس سنوي، لتصل إلى 4.40 مليون برميل أي 142 ألف برميل يومياً، وذلك للمرة الرابعة على التوالي. قالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي إن دولة الكويت بصفتها رابع أكبر مزود للنفط في اليابان زودت 6.8 % من إجمالي وارداتها من الخام مقارنة مع 7.1 % في الشهر ذاته من العام الماضي. وبشأن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام قالت الوكالة إنها انخفضت 31.9% في يونيو الماضي على أساس سنوي، لتصل إلى 2.09 مليون برميل يومياً في تراجع للشهر السابع على التوالي.

بعد سلسلة من الارتفاعات

جني أرباح يهبط بمؤشرات البورصة وسط تباين التداولات

أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الاثنين متراجعة بشكل جماعي، حيث هبط المؤشر العام 0.31 %، وانخفض السوق الأول 0.34 %، وتراجع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.22 % و0.57 % على الترتيب.

وتباينت التداولات بالبورصة، حيث ارتفعت السيولة 16 % إلى 45.21 مليون دينار مقابل 38.97 مليون دينار الأحد، بينما تراجعت أحجام التداول 10.3 % إلى 267.69 مليون سهم مقابل 298.36 مليون سهم بجلسة الأحد.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات انخفاضاً بصدارة العقارات الذي تراجع بنسبة 1.31 %، فيما ارتفع 3 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنحو 3.48 %.

وجاء سهم «صلبوخ» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 7.74 %، بينما تصدر سهم «منازل» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 11.86 %. وحقق سهم «الكويت الوطني» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 9.25 مليون دينار مُتراجعاً 0.46 %، فيما تصدر سهم «أعيان للإجارة» نشاط الكميات بتداول 32.83 مليون سهم مُرتفعاً 2.25 %.

وقال المُحلل الفني لسوق المال، نزار يونس، إن التراجع في أداء المؤشرات اليوم منطقياً نتيجة عمليات جني الأرباح بعد سلسلة الارتفاعات التي شهدتها بورصة الكويت في الجلسات الأخيرة. وأوضح يونس أن تراجع القياديات كأسهم «الكويت الوطني» و«بيتك» و«الدولي» كان لها بالغ الأثر في انخفاض مؤشر السوق الأول ومن ثم التأثير المباشر على أداء المؤشر العام للبورصة.

وتوقع يونس أن تعاود بورصة الكويت مواصلة سلسلة الارتفاعات في الجلسات المُقبلة خاصة مع انطلاقة تعاملات شهر سبتمبر كآخر أشهر الربع الثالث من العام والذي يتوسم المتداولون أن يكون أفضل من سابقه خاصة مع مواصلة إجراءات فتح النشاط الاقتصادي بالبلاد وارتفاع أسعار النفط تدريجياً والتقلص النوعي بأعداد الإصابات بفيروس كورونا.

أبرزها إضافة رسماً جديداً للصناديق المؤسسة بالخارج

«أسواق المال» تعيد صياغة الرسوم وتسهيل ترخيص بورصات جديدة

عدلت هيئة أسواق المال الكويتية البند رقم (22) من المادة الأولى للقرار رقم 9 لسنة 2016، بشأن إصدار جدول الرسوم فيما يخص طلب ترخيص تسويق نظام استثمار جماعي مؤسس خارج الكويت بدفع مبلغ 1000 دينار عند تقديم الطلب.

حددت الهيئة مقدار الرسوم بناء على القيمة الإجمالية المطروحة في الكويت، من خلال عدة فئات، تضمنت الأولى سداد 15 ألف دينار، تدفع عند الترخيص سنوياً إذا كانت القيمة الإجمالية المطروحة في الكويت تقل عن 50 مليون دينار. أما الفئة الثانية فتبلغ (0.0003) إذا كانت القيمة الإجمالية المطروحة بالكويت تزيد عن 50 مليون دينار، وبحد أقصى 30 ألفاً، وفي الفئة الثالثة يبلغ مقدار الرسوم 30 ألف دينار إذا كان سعر العرض أو القيمة الإجمالية المطروحة في الكويت غير محددة مسبقاً.

على الجانب الآخر، أعادت هيئة أسواق المال صياغة الرسوم القانونية على المستفيدين من خدماتها أو الراغبين في الحصول على تراخيص أو تقديم طلبات إدراج، وكان لافتاً تقنين إصدار تراخيص جديدة لبورصة أوراق مالية وتبيان قيمة الرسوم، والاستحقاق الذي ستحصل عليه سنوياً من ترخيص بورصة.

حددت الهيئة تلك القيمة بألف دينار فقط عند تقديم طلب الترخيص لبورصة أوراق مالية، وعند التجديد كل 3 سنوات، في حين يتم دفع مليون دينار مرة واحدة عند إصدار الترخيص، وتحصل الهيئة على 3% من مجمل عمولات التداول المختلفة في السوق، وتدفع سنوياً عند نهاية كل سنة مالية.

وبذلك تكون الهيئة كسرت أي احتكار سواء لشركة البورصة أو المقاصة، إذ أتاحت الترخيص لخدمات وكالة المقاصة، وحددت لخدمة التسوية والتقاص 150 ألف دينار عند الترخيص وعند التجديد كل 3 سنوات، وخدمة إيداع أوراق مالية 30 ألف دينار عند الترخيص وعند التجديد كل 3 سنوات.

فيما حددت الهيئة ترخيص خدمة الوسيط المركزي بقيمة 150 ألف دينار عند الترخيص وعند التجديد كل 3 سنوات، وتأسيس وتملك وإدارة شركات غرضها مزاولة أي من أنشطة وكالة المقاصة رسومها تبلغ 5 آلاف دينار عند الترخيص وعند التجديد كل 3 سنوات.

وفيما يخص نظام الشكاوى وتشجيعاً للدفاع عن الحقوق، فقد تم تحديد قيمة 100 دينار فقط عند تقديم شكوى إلى هيئة أسواق المال أما التظلم إلى لجنة الشكاوى والتظلمات في الهيئة 500 دينار ويسترد الطرف الذي تقدم بالتظلم 90% من الرسوم أي ما يعادل 450 ديناراً من الـ 500 دينار، التي سددها في حالة قبول التظلم من حيث الموضوع.

الأمر نفسه ينطبق على تقديم تظلم على قرارات البورصة إذ يسدد المتظلم 500 دينار عند تقديم التظلم ويرد له 90% من قيمة الرسوم في حالة قبوله من حيث الموضوع. فيما تقدر رسوم عمليات الاندماج بواقع 20 ألف دينار بواقع 10 آلاف دينار عند تسليم مشروع عقد الاندماج إلى الهيئة و10 آلاف عند التقدم بطلب تنفيذ عملية الاندماج إلى الهيئة.

وفيما يخص عمليات الاستحواذ تكون 10 آلاف دينار عند تسليم مستند عرض الاستحواذ للهيئة وواحداً من ألف من إجمالي قيمة العملية وبما لا يزيد على 250 ألف دينار، على أن توزع رسوم تنفيذ عمليات الاستحواذ بواقع 60% لهيئة أسواق المال و30% شركة البورصة و10% وكالة المقاصة.

وحددت 1000 دينار رسوم طلب ترخيص وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية و30 ألف دينار عند الترخيص والتجديد كل 3 سنوات.

وفرضت الهيئة 5 آلاف دينار على تقديم طلب انسحاب اختياري لأسهم الشركات المدرجة في البورصة ونفس القيمة عند تقديم طلب إدراج أسهم شركة كويتية أو غير كويتية في البورصة، أما أسهم الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في بورصات غير كويتية فتكون رسوم الإدراج لها 2000 دينار فقط.

أول صندوق من نوعه للاستثماري العقاري على مستوى الكويت

اليوم.. إدراج صندوق «بيتك كابيتال ريت» ببورصة الكويت

أعلنت شركة بورصة الكويت عن بدء إدراج صندوق «بيتك كابيتال ريت»، اعتباراً من اليوم الثلاثاء الموافق 1 سبتمبر 2020، والذي يعتبر أولى الصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة) المحلية التي يتم إدراجها في سوق المال الكويتي.

ويأتي هذا الإدراج بناءً على التزام بورصة الكويت بتزويد المصدرين والمستثمرين كافةً بمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتلبية جميع احتياجاتهم.

وبهذه المناسبة، وبحسب بيان للبورصة، قال محمد سعود العصيمي، الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت: «يسرنا أن نرحب ببدء إدراج صندوق (بيتك كابيتال ريت)، والذي يعكس قدرة بورصة الكويت على تزويد جهات الإصدار بمنصة فعالة لرؤوس الأموال من المستثمرين، علاوة على ما توفره البورصة من منتجات ذات جودة عالية متوافقة مع الأنظمة العالمية لكل من المصدرين والمستثمرين وتتسم بالشفافية والمصداقية.

محمد سعود العصيمي

ما يؤكد الدور الذي تلعبه بورصة الكويت في توفير هذه المنصة الاستثمارية الجديدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتيح الاستثمار في الأصول العقارية التي تدر دخلاً دورياً على موجودات الصندوق في المجال العقاري وتمكن المستثمرين من الاستفادة من الدخل الدوري من إيرادات العمليات التشغيلية لتلك العقارات».

وأضاف العصيمي قائلاً: «إن هذا الإدراج هو الثاني خلال هذا العام بعد إدراج (شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه) في السوق الأول، وهو أول إدراج لصندوق عقاري مُدر للدخل (متداول) في السوق منذ تدشين هذه المنصة في المرحلة الثالثة من خطة تطوير السوق، ونحن على ثقة بأن هذا الإدراج سيساهم في تنويع الاستثمارات بالإضافة إلى جذب المزيد من المستثمرين إلى سوق المال الكويتي».

المرزوق: 23.6 مليون دينار حجم الاكتتاب في صندوق «بيتك كابيتال ريت»

أعلنت شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عن نجاح عملية إدراج صندوق بيتك كابيتال ريت ببورصة الكويت الذي يُعد أول صندوق من نوعه للاستثماري العقاري على مستوى الكويت. وبحسب بيان لـ«بيتك»، قال الرئيس التنفيذي في «بيتك كابيتال» عبد العزيز ناصر المرزوق: «بسبب الظروف المتعلقة بجائحة كورونا والإغلاق الذي مرت به البلاد وأسواق العالم، تم تأجيل موعد إدراج صندوق (بيتك كابيتال ريت) من شهر مارس إلى مطلع سبتمبر 2020، وذلك حتى تستقر الأمور بينما تعود الحياة الي طبيعتها».

وتابع المرزوق: «سبق أن استكملت الشركة رأسمال الصندوق والحصول على ترخيصه النهائي في نهاية شهر أكتوبر الماضي، علماً بأنه خلال فترة الجائحة استمر الصندوق بالتوزيعات النقديه من غير انقطاع».

وأضاف المرزوق:» بفضل من الله وجهود فريق العمل والتعاون المثمر مع هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والمقاصة، استكملنا متطلبات إدراج الصندوق في بورصة الكويت. ويعتبر صندوق (بيتك كابيتال ريت) أول صندوق عقاري مدر للدخل متداول بنظام الـ (ريت) يتم ترخيصه ومن ثم إدراجه في بورصة الكويت».

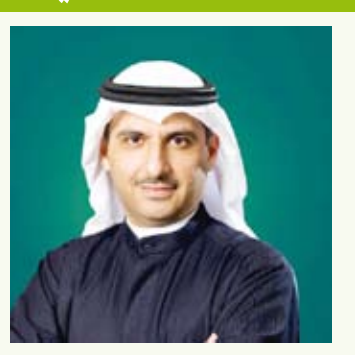

عبد العزيز ناصر المرزوق

وأفاد المرزوق أن الصندوق يستهدف تحقيق عوائد نقدية من خلال الاستثمار في قطاعات العقار في دولة الكويت، على أن تكون مؤجرة ومدرة للدخل، ولا يمتد نشاطه إلى المجالات العقارية الأخرى مثل الاستثمار في الأراضي أو التطوير العقاري، مما يعنى محدودية المخاطر، وضمان استمرارية التدفقات النقدية الناتجة عن التأجير، مُشيراً إلى أن الصندوق سيوزع ما لا يقل عن 90% من صافي الإيرادات المحصلة بعد خصم المصاريف والمخصصات.

استقالة المفاوض الرئيسي مع صندوق النقد يُعمق أزمة لبنان

استقال المفاوض الرئيسي للبنان لإعادة هيكلة سندات اليورو والعضو الرئيسي في فريق التفاوض الحكومي مع صندوق النقد الدولي.

وقال شخص مطلع على الموضوع إن طلال سلمان، وهو خريج من جامعة هارفارد والذي يعمل مستشارا اقتصاديا لوزارة المالية خلال السنوات الست الماضية، قدم استقالته اعتبارا من أمس الاثنين من منصبه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارة وفقا لما أوردته وكالة بلومبيرغ. ويعتبر طلال سلمان ثالث مسؤول في الوزارة يستقيل بسبب استجابة لبنان لأزماته المالية. وفي مواجهة خسائر

طلال سلمان

مالية تبلغ ثلاثة أضعاف حجم اقتصاده، يكافح لبنان للبقاء واقفا على قدميه مع احتياطيات متضائلة وتضخم متصاعد وصل إلى 112% سنويا في يونيو ، إلى جانب أزمة العملة.

وتوقفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن خطة إنقاذ بقيمة 10 مليارات دولار منذ شهور حيث تحاول الحكومة توحيد وجهات النظر مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن الخسائر المالية.

وتلقي الاستقالة ضربة أخرى للفريق الذي كان يتفاوض مع صندوق النقد الدولي جنبًا إلى جنب مع مستشاري الحكومة Lazard Ltd. و Cleary Gottlieb. واستقال آلان بيفاني المدير العام المنتهية ولايته للوزارة وأحد أعضاء الفريق وكذلك المستشار هنري شاول، احتجاجًا على تعامل الحكومة مع الأزمة المالية.

«أعيان للإجارة»: نشاط سهم الشركة يعود لتعديل خطة سداد المديونيات

عقبت شركة أعيان للإجارة والاستثمار على النشاط غير الاعتيادي لسهم الشركة في الآونة الأخيرة ببورصة الكويت.

وقالت «أعيان» في بيان للبورصة الكويتية امس الاثنين، إن الفترة الأخيرة لم يكن هناك أية تطورات حدثت غير ما تم الإفصاح عنه بتاريخ 19 أغسطس الجاري، بخصوص صدور حكم محكمة التمييز بالتصديق على تعديل خطة سداد الشركة لمديونياتها.

وأشارت إلى أن الخبر السابق قد يكون من شأنه التأثير على سهم الشركة بالشكل الذي ترتب عليه هذا النشاط غير الاعتيادي في التداول على السهم بالبورصة.

كانت محكمة التمييز أصدرت في 19 أغسطس الجاري حكمها في الطعنين المُقدمين من الشركة بشأن طلب التسوية النهائية لمديونيتها، حيث قضت في حكمها بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع بتمييز الحكم المطعون فيه، مع إلزام الشركة بالمصروفات.

وقررت المحكمة في الاستئناف رقم 1 لسنة 2019 – إعادة هيكلة الشركة – بالتصديق على تعديل خطة سداد الشركة لمديونيتها المقدمة منها، والمعتمدة من بنك الكويت المركزي. وقضت المحكمة باستمرار وقف إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزاماتها المتبقية خلال الفترة الممتدة حتى نهاية عام 2024.

كانت المحكمة الكلية قبلت في يناير 2020، الإشكال المقدم من «أعيان» شكلاً لوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف برفض طلب تسوية مديونية الشركة.

وسجل سهم «أعيان» ارتفاعاً بنحو 1.4 % في تمام الساعة 12:20 ظهر اليوم بتوقيت الكويت، وصولاً إلى سعر 58.7 فلس، وذلك بتداول 28.53 مليون سهم بقيمة 1.64 مليون دينار من خلال تنفيذ 368 صفقة.

الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م)
Orient Holding Company (K.S.C.C)

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

يتشرف مجلس إدارة الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ، والمزمع عقده في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/08 ، في مقر الشركة الكائن في مدينة الكويت – منطقة القبلة – شارع فهد السالم – برج أوتاد – الدور ١٤ للنظر في البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الشرقية القابضة الكائن في برج اوتاد ، شارع فهد السالم ، الدور 14 ، هاتف 22493361 – 22493360 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة (من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الرابعة عصراً).

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة
الشركة الشرقية القابضة
(ش.م.ك.م)

www.orient.com.kw